في الحدث

■ حازم مبيضين

اليمين في ميدان التحرير

استبق الرئيس المصري، الدكتور محمد مرسي، الموعد الرسمي المثير للجدل، لأداء اليمين الدستورية، فنزل إلى ميدان التحرير، الذي غص بمناصريه أمس، وأدى اليمين أمامهم، قبل يوم من أدائه رسميا اليمين الدستورية، أمام الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية، وفقا للإعلان الدستوري المكمل، الذي ترفضه جماعة الإخوان المسلمين، غير أن الرجل سيقف اليوم في المحكمة الدستورية، ليؤدي اليمين مرة ثانية، قبل أن يتخذ المجلس العسكري "الحاكم"، قراراً يبطل فيه نتائج الانتخابات، ويحرم مرسي من المنصب الرئاسي.

في خطابه أمام الجماهير، قال الرجل كلاماً كثيراً، بعضه لدغدغة عواطف الجماهير، مع أنه غير قابل للصرف، من قبيل أنه يؤمن تماما بأن الجماهير هي مصدر السلطة والشرعية، التي تعلو على الجميع، وأن من يحتمي بغيرها يخسر، ومن يسير معها ينجح، وهذا في الوضع الراهن في مصر، ليس أكثر من كلام نظري، يصلح أن يطلقه مرشح للرئاسة، وليس الرئيس الفائز، الذي يعرف أنه غير قادر على السير خطوة واحدة، دون رضى العسكر، الذين لم يتخلوا بعد عن سلطتهم، التي تتجاوز بكثير سلطة مرسي، والذين أجبروه في أول خطوة له ليكون رئيساً، على أداء اليمين الدستورية، في الزمان والمكان المرضي لهم.

يختلف الفقهاء الدستوريون في نتائج حلف الرئيس اليمين أمام "الدستورية"، ويرى بعضهم أن ذلك تأكيد رسمي باعترافه بقرارات "العسكري"، حل البرلمان والإعلان الدستوري المكمل، ما يعني عدم أحقيته في رفضهما، خصوصاً بعد تأكيده في خطاب "التحرير" احترامه للقانون والدستور، ما يعني تأكيد شرعية القرارين، ويرون أنه بعد تسلم سلطاته رسمياً، يستطيع مفاوضة العسكر على استعادة سلطاته كرئيس، بعيداً عن فكرة الصدام معهم، وهم يستندون إلى شرعية الدستور، في حين اعتبر البعض أن حلفه اليمين أمام "الدستورية"، ليس أكثر من خطوة للخروج من المأزق القانوني الحالي، وإن الميدان والثوار مستمرون في المطالبة بعودة البرلمان، وإلغاء الدستور المكمل، باعتبار أن شرعية الشعب هي الأساس، ويرى آخرون أن استمرار البرلمان، ليس مرتبطا بحلف مرسي اليمين أمام الدستورية، فهذا أمر يخصه، وهو لا يلغي رفض النواب والأحزاب السياسية للحكم غير القانوني بحل المجلس، والإعلان الدستوري المكمل. بالتأكيد كان مفرحاً، لو كان أداء اليمين بين يدي الجماهير، كافياً ليباشر مرسي مهامه، كأول رئيس منتخب ديمقراطياً في مصر، غير أن ما منع ذلك هو ظروف انتقال السلطة، التي تمت في فراغ الساحة من تنظيم مؤطر وقوي وفاعل وقادر على قيادة المد الجماهيري، باستثناء الإخوان المسلمين، منح العسكر فرصة اللعب وحيدين، وإلى حد فرض رؤاهم على المجتمع المصري بالكامل، وأيضاً "فرملة" هجمة الإخوان، الذين سعوا للاستئثار بكل المواقع القيادية، متحالفين مع السلفيين، للتحول بمصر من دولة مدنية، إلى دينية، لا تتناسب مع طبيعة المجتمع المصري التعددية.

وفي المحصلة أن أداء اليمين الدستورية مرتين، أولاهما في ميدان التحرير وبين يدي الجماهير، والثانية في قاعات المحكمة الدستورية العليا، يرتّب على مرسي المسؤولية تجاه الطرفين، فهل ينجح في الوفاء بقسمه؟

الرئيس المصري المنتخب يلقي خطاباً في ميدان التحرير (ا.ف.ب)

مرسي يؤدّي اليمين كأوّل رئيس لـ"الجمهورية الثانية"

□ القاهرة / CNN

أدى الرئيس المصري المنتخب، الدكتور محمد مرسي، اليمين الدستورية صباح أمس السبت، أمام الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية العليا، ليصبح رسمياً أول رئيس للجمهورية، بعد ثورة ٢٥ يناير/كانون الأول ٢٠١١، التي انطلقت من ميدان التحرير، لتطيح بنظام الرئيس السابق، حسني مبارك، الذي حكم البلاد لما يقرب من ٣٠ عاماً.

وبعد أدائه اليمين الدستورية، ألقى أول رئيس لـ"الجمهورية الثانية" في مصر كلمة، وجه خلالها التحية إلى الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية وأعضائها، مشيداً بهذا الصرح القضائي، مؤكداً حرصه على استقلال المؤسسات القضائية، لتكون "قوية وفاعلة، لا يؤثر عليها مؤثر، وهي مؤسسة حرة، على أرض حرة، مع شعب حر."

وقال مرسي، في كلمته خلال مراسيم أداء القسم، التي بثها التلفزيون المصري، إن "الشعب المصري أسس اليوم لحياة جديدة بحرية تامة.. مصر اليوم دولة مدنية وطنية دستورية حديثة.. هكذا تولد هذه الدولة اليوم.. دولة قوية بشعبها، وبمعتقدات أبنائها ومؤسساتها، وفي القلب من ذلك المحكمة الدستورية."

وعقب أدائه اليمين، الذي أثار جدلاً واسعاً في الشارع المصري، فور إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية بفوز مرشح جماعة "الإخوان المسلمين" بالرئاسة، توجه الرئيس المصري إلى جامعة القاهرة، ليوجه خطاباً إلى الأمة، قبل أن يتسلم السلطة رسمياً من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي يدير شؤون البلاد خلال الفترة الانتقالية، منذ تنحي الرئيس السابق في ١١ فبراير/شباط من العام الماضي. وبعد شد وجذب بين المجلس العسكري وجماعة الإخوان حول مكان أداء الرئيس المنتخب اليمين الدستورية، حسمت رئاسة الجمهورية، في بيان لها أواخر الأسبوع الماضي، مكان موعد أداء مرسي اليمين الدستورية، أمام الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية العليا، صباح السبت ٣٠ يونيو/حزيران الجاري، بحسب ما جاء في الإعلان الدستوري المكمل، بعد "حل" مجلس الشعب. وفي خطوة "رمزية" استجابة لمطالب مئات الآلاف من المحتجين الذين احتشدوا في ميدان التحرير، ضمن جمعة "تسليم السلطة"، أدى مرسي القسم أمام الجماهير الجمعة، ووجه حديثه للمحتشدين في الميدان قائلاً: "الكل يسمعني الآن.. الشعب كله يسمعني.. الجيش والشرطة والوزارة.. ولا سلطة فوق سلطة الشعب.. أنتم أصحاب السلطة.. أنتم أصحاب الإرادة.. أنتم مصدر هذه السلطة." وذكر بيان رئاسة الجمهورية أن الدكتور مرسي سيتوجه بعد أداء اليمين الدستورية، إلى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة، للاحتفال بتنصيب أول رئيس منتخب لمصر، كما يلقي "كلمة إلى الأمة"، يوضح فيها أبعاد المشهد السياسي الراهن، والقضايا المهمة والملحة في المرحلة المقبلة، وفق ما أورد موقع "أخبار مصر"، التابع للتلفزيون الحكومي، نقلاً عن وكالة الأنباء الرسمية.

وشهد الشارع المصري جدلاً واسعاً على مدار الأيام الماضية، حول المكان الذي سيقوم فيه الرئيس المنتخب بأداء اليمين الدستورية، حيث ينص الإعلان الدستوري "المكمل"، الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بأن يتم أداء اليمين أمام المحكمة الدستورية. في المقابل، تطالب بعض القوى السياسية، في مقدمتها جماعة "الإخوان المسلمون"، التي ينتمي إليها الدكتور مرسي، والتي كانت تسيطر على غالبية مقاعد البرلمان، بأن يقوم الرئيس المنتخب بأداء اليمين أمام مجلس الشعب "المنحل"، بعد صدور قرار من المحكمة الدستورية ببطلانه.

المبعوث الدولي يعود إلى اليمن لعقد المؤتمر الوطني

□ صنعاء / رويترز

عاد جمال بن عمر، مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، إلى البلاد لمواصلة جهده في الترتيب لعقد مؤتمر الحوار الوطني.

ويقول عبد الله غراب، مراسل بي بي سي من صنعاء، إن أحد أهداف زيارة بن عمر الجديدة هي تقييم مدى التزام أطراف التسوية السياسية في اليمن بقرارات مجلس الأمن الدولي وبنود المبادرة الخليجية. وفي تصريحات لبي بي سي، قال مصدر في مكتب الأمم المتحدة بصنعاء إن بن عمر سيبحث مدى استجابة الأطراف المتمردة على قرارات الرئيس عبد ربه منصور هادي لقرار مجلس الأمن الدولي الأخير رقم ٢٠٥١.

وأضافت أن بن عمر يسعى إلى التعرف على "معيقي قرارات الرئيس هادي ومعارضي قانون العدالة الانتقالية والخيارات العقابية المحتملة في شأنهم."

ومن المقرر أن يقدم مبعوث الأمم المتحدة تقريرا مفصلا لمجلس الأمن الدولي عن الوضع في اليمن في السابع عشر من الشهر المقبل.

من ناحية أخرى، ذكرت السلطة المحلية في محافظة أبين، جنوبي البلاد، أن ٧٠٪ من النازحين عادوا إلى مساكنهم في مدن جعار وزنجبار وشقره بعد نزوحهم عنها لأكثر من عام بعد سيطرة مسلحي "القاعدة" عليها.

وأشارت السلطة إلى أن ما لا يقل عن سبعين شخصا، بينهم ٢٣ جنديا، لقوا مصرعهم جراء انفجار عشرات الألغام التي اتهم المسلحون بزرعها في تلك المدن قبل فرارهم منها.

البشير يواجه "الربيع السوداني" بالقبضة الحديديّة

□ الخرطوم / CNN

منذ ١٧ يونيو/حزيران الجاري، بدأت السودان تشهد تحركات شعبية متزايدة، مناوئة للنظام العسكري، الذي يحكم الدولة العربية منذ ٢٣ عاماً، بقيادة الفريق عمر البشير، حيث تحولت الاحتجاجات ضد الغلاء، إلى "ثورة ضد الفساد"، يصر نظام الخرطوم، على استخدام القوة، لوأدها في مهدها. وكغيره من العديد من النظم الحاكمة في الدول العربية، بادر نظام الخرطوم إلى اتهام "أطراف خارجية" بإشعال الأوضاع، وضرب الاستقرار في السودان، ليبرر لنفسه، وبعض حلفائه، استخدام مختلف أساليب القمع ضد المحتجين المدنيين، على اعتبار أنهم "يقومون بتنفيذ مخطط خارجي."

وتصاعدت الدعوات برحيل البشير عن الحكم، بعد نحو ٢٣ عاماً في السلطة، مع تدهور الوضع الاقتصادي الذي أجبر الحكومة على إجراء خفض كبير في النفقات، ورفع الدعم عن الوقود، مما أدى إلى ارتفاع كلفة المعيشة، الأمر الذي دفع المحتجين للنزول في الشوارع، للتعبير عن رفضهم سياسة "التقشف" الحكومية. ورد البشير بوصف المشاركين في الاحتجاجات بأنهم "قلة"، و"شذاذ الآفاق"، كما هدد بإنزال "مجاهدين حقيقيين" للتصدي لهم، في الوقت الذي تحدث فيه ناشطون عن انتشار ملحوظ لقوات الأمن بشوارع الخرطوم، إلى جانب عناصر "الرباطة"، وهو تعبير سوداني يقابل "الشبيحة" و"البلطجية" في دول عربية أخرى. إلا أن المحتجين السودانيين، الذين انضموا إلى غيرهم من شعوب المنطقة، فيما يُعرف بـ"الربيع العربي"، بدأوا بإطلاق أسماء مختلفة على تظاهراتهم في أيام الجمعة، كما يفعل المصريون في ميدان التحرير، والسوريون في مختلف المدن والبلدات السورية.

وخرجت تظاهرات الجمعة الأولى، في ٢٢ يونيو/حزيران الجاري، تحت اسم "جمعة الكتاحة"، وهي كلمة سودانية تعني "الرياح العاتية المصحوبة بالغبار"، إلا أن قوات الأمن السودانية، التي تلقت أوامر حكومية بـ"سحق" الاحتجاجات، تمكنت من تفريق المتظاهرين باستخدام الرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع.

وجاءت احتجاجات الجمعة الثانية، في ٢٩ من نفس الشهر، تحت عنوان "جمعة لحس الكوع"، التي تصدت لها قوات الأمن أيضاً بالقوة، وسط أنباء صادرة عن الأمم المتحدة بأن السلطات السودانية احتجزت قادة المعارضة، وأجبرتهم على توقيع تعهدات بعدم المشاركة في أي احتجاجات.

وأثناء محاولة مئات المحتجين الخروج من مسجدين يرتادهما أنصار أحزاب المعارضة، وبينها حزب الأمة الذي يقوده المعارض البارز، الصادق المهدي، وذلك في العاصمة الخرطوم، وفي أم درمان، بعد صلاة الجمعة، تصدت لهم قوات الأمن، ومنعتهم من الخروج من المسجدين لعدة ساعات.

وقال مراسل لـCNN كان في مسجد "السيد عبد الرحمن"، إنه بعد انتهاء صلاة الجمعة، تجمّع قرابة ٥٠٠ من عناصر مكافحة الشغب خارج المسجد، وأطلقوا قنابل الغاز على الحشود التي كانت تسعى للخروج، مما دفع الموجودين إلى الرد بإلقاء الحجارة على قوات الأمن.

وبحسب مراسل CNN فإن زعيم حزب الأمة، الصادق المهدي، وهو آخر رئيس وزراء يصل إلى السلطة في السودان بانتخابات ديمقراطية، كان موجوداً في المسجد، واصطحبه أنصاره إلى خارجه بسلام.(مزيد من التفاصيل)

وقال ناشطون لـCNN أيضاً أن قوات الأمن استخدمت الغاز المسيل للدموع في مسجد "السيد علي"، وقال ناشط من مجموعة "التغيير الآن" طلب التعريف عن نفسه باسم مستعار هو أحمد سمير: "لقد قاموا بمهاجمة الناس في المساجد، كما جرى إغلاق الطرقات إلى مسجد السيد علي." وفيما رفع بعض المتظاهرين لافتات تدعو إلى "العصيان المدني"، فإن السودانيين، الذي يعانون ظروفاً اقتصادية واجتماعية متردية، يصرون على مواصلة احتجاجاتهم حتى السبت ٣٠ يونيو/حزيران الجاري، الذي يصادف الذكرى الـ٢٣ لتولي الحزب الحاكم السلطة.

احتجاجات شعبية في معظم مدن السودان

خلاف روسي غربي قد يؤجّل وقف نزف الدم بسوريا

□ دبي / BBC

عقد وزراء خارجية عدد من الدول الكبرى اجتماعاً في مدينة جنيف بسويسرا أمس السبت، في محاولة أخيرة لوقف أعمال القتل المتواصلة منذ ما يزيد على ١٥ شهراً، في سوريا، إلا أن استمرار الخلافات بين روسيا، الحليف القوي لنظام دمشق، وعدد من الدول الغربية، قد يؤجل التوصل إلى حل لتسوية الأزمة السورية. ومن المقرر أن يُعقد اجتماع السبت برئاسة المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، كوفي عنان، الذي سبق أن أعرب عن ثقته بالتوصل لـ"نتائج مناسبة" في اجتماع جنيف، رغم أن المشاورات التي أجرتها وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، مع نظيرها الروسي، سيرغي لافروف، في اليوم السابق، لم تغير كثيراً في موقف موسكو. وبينما ذكر وزير الخارجية الروسي أنه اتفق مع نظيرته الأمريكية على "الكثير من القضايا"، فقد نقلت وكالة "نوفوستي" للأنباء قوله إنه "لمس تغيراً في نبرة كلينتون"، أثناء المحادثات التي أجرياها مساء الجمعة، في سانت بطرسبرغ، وذلك بعد يوم من رفض واشنطن دعوات من موسكو لإدخال تعديلات على خطة عنان، تتضمن إقامة حكومة وحدة وطنية في سوريا. وفيما أكد الوزير الروسي أن موسكو ترى "فرصاً جيدة جداً" لإحراز تقدم في تسوية الأزمة السورية، خلال اجتماع جنيف السبت، فقد حذر، في الوقت نفسه، مما أسماها "محاولات فرض نتيجة مسبقة على عملية التحول السياسي، لما قد تؤدي إليه من نتائج عكسية"، على حد قوله، مشيراً إلى أنه لا تزال توجد خلافات حول خطة عنان قبل اجتماع جنيف.

وأكد لافروف، بحسب الوكالة الروسية "شبه الرسمية"، توافقه مع كلينتون "على إيجاد مساحات تفاهم، تستند إلى وجوب تشجيع الجانب السوري على الحوار الوطني، وإلى أن القرارات حول ماهية الدولة، وتوزيع المناصب والمسؤوليات، لا يمكن أن يتخذها سوى السوريين أنفسهم."

واستبق عنان، الذي يأمل الحصول على إجماع بشأن خطة تشكيل حكومة وحدة وطنية في سوريا، بالتحذير من أن فشل الاجتماع الطارئ لـ"مجموعة العمل حول سوريا"، سيدفع دوامة العنف إلى "نقطة اللا عودة"، داعياً كل الأطراف المؤثرة في أطراف النزاع في سوريا، بتحمل المسؤولية حيال السلام والأمن الدوليين، والتصرف بإيجابية من أجل السلام.

على الصعيد الميداني، أكدت المعارضة السورية مقتل ٦٥ شخصاً برصاص الجيش وقوات الأمن في تظاهرات حملت هذه الجمعة عنوان "واثقون بنصر الله." وأعرب المبعوث الدولي والعربي، كوفي عنان، عن ثقته بالتوصل لـ"نتائج مناسبة" باجتماع جنيف الدولي، بينما قال وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إنه اتفق مع نظيرته الأمريكية على "الكثير من القضايا." وقالت لجان التنسيق المحلية في سوريا، إن أعداد القتلى الجمعة وصلت إلى ٦٥، بينهم أكثر من عشرة أطفال، وتوزع القتلى بواقع ١٣ في حمص و١٢ في حماه و١١ في دير الزور وعشرة في ريف دمشق وسبعة في درعا وستة في حلب وأربعة في إدلب، وقتيل في كل من دمشق و جبلة. وأشارت اللجان أيضاً إلى أن أهالي طريق السد في درعا ومخيم اللاجئين "وجهوا نداء استغاثة للتدخل الفوري لإيقاف القصف الذي يتوالى على القرى منذ الخميس بمعدل قذيفة كل خمس دقائق." كما عرضت المعارضة السورية تسجيلات قالت إنها تظهر القبض على ضابطين كبيرين من الجيش والمخابرات، وظهر في التسجيل شخص عرّف عن نفسه بأنه العميد الركن منير أحمد شليبي، من شعبة المخابرات بفرع فلسطين قسم مكافحة الإرهاب، وآخر قال إنه اللواء طيار فرج شحادة المقت قائد مقر القيادة المركزي، ما يجعله الضابط الأعلى رتبة الذي يسقط في يد الثوار. ولم تتمكن CNN من تأكيد صحة هذه التسجيلات، كما لم يسعها التأكد من صحة المعلومات الميدانية، نظراً لرفض السلطات السورية السماح لها بالعمل على أراضيها.من جانبه، أكد الرئيس السوري، بشار الأسد، في مقابلة مع التلفزيون الإيراني، رفض أي حل "يفرض على سوريا من الخارج" وقال إن "الضغوط لم تؤثر على سوريا حتى الآن ولن يكون لها تأثير."

وشكك الأسد في إمكانية حصول عمل عسكري ضد بلاده، قائلاً إن ما جرى في ليبيا لا يمكن تكراره في سوريا، كما كرر الحديث عن وجود عناصر لتنظيم القاعدة في سوريا، وحمّل "مجموعات إرهابية" مسؤولية الأحداث في بلاده

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح